أكدت أن هناك قصوراً في البرامج التعليمية الخاصة بهذه الفئة ونقصاً بأعداد المترجمين

«شؤون ذوي الإعاقة»: معالجة مشاكل ذوي «الهمم» تتطلب مراجعة قانون 8 لسنة 2010 وقرارات من «التربية»

جانب من اجتماع لجنة شؤون ذوي الإعاقة البرلمانية

واصلت لجنة شؤون ذوي الإعاقة خلال اجتماعها أمس الاستماع إلى القضايا والمشاكل التي تواجه ذوي الإعاقة، تمهيد المناقشتها ووضع الحلول لها مع هيئة ذوي الإعاقة بعد أسبوعين.

وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح مشترك لـ"شبكة الدستور" و"تلفزيون المجلس" إن اللجنة اجتمعت أمس مع مجموعة من الجمعيات المختصة ولا سيما في الجانب التعليمي، وممثلي المدارس الخاصة التي توفر خدمة التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى مجموعة من الصم والبكم ومجموعة من أولياء الأمور والناشطين المختصين بالجوانب المتعلقة بذوي الإعاقة.

وأوضح عاشور أن اللجنة ستناقش في اجتماعاتها المقبلة كل ما تم طرحه في هذا الاجتماع مع هيئة ذوي الإعاقة من أجل التوصل إلى معالجات للمشاكل التي تواجه المعاقين.

وبين عاشور أن بعض المعالجات تتطلب مراجعة القانون رقم 8 لسنة 2010، وبعضها يتطلب قرارات من وزارة التربية والتعليم العالي فيما يخص الدمج والتعليم وتهيئة المختصين وسد النقص في هذا الجانب، مؤكدا في الوقت ذاته أن هناك قصورا في البرامج التعليمة الخاصة بذوي الإعاقة في الكويت ونقصا في أعداد المترجمين.

وأكد أن اللجنة ستتواصل مع لجنتي شؤون التعليم والثقافة والإرشاد والشؤون الصحية البرلمانيتين من أجل معالجة المشاكل التي تواجه ذوي الإعاقة، معربا عن أمله في أن يتم حل الجزء الأكبر من هذه المشاكل. وأوضح أن اللجنة ستقوم خلال أسبوعين بتفريغ ما طرح على مدى 3 اجتماعات وتدوين كل الطلبات والملاحظات التي طرحت، تمهيدا لترتيب المواضيع ومناقشتها مع الجهات المعنية ومن ثم كتابة التقرير النهائي ورفعه للمجلس.

وبين أن اللجنة لم تطلب حضور ممثلي الحكومة إلى الآن، وستطلب ممثلي هيئة ذوي الإعاقة ومن ثم الوزير المختص، مؤكدا أن التجاوب الحكومي مع القضايا الإنسانية يفترض أن يفوق التجاوب مع القضايا الأخرى.

مكتب المجلس عقد اجتماعا برئاسة السعدون

جانب من اجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب المجلس اجتماعا أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون.

وحضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الأمة محمد براك المطير، وأمين سر المجلس النائب أسامة الشاهين، ومراقب المجلس النائب د. عبدالكريم الكندري، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب شعيب المويزري، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مهند الساير وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني.

عبدالله المضف للرشيد: هل تعرض صندوقنا السيادي لخسائر جراء الحرب الروسية - الأوكرانية؟

عبدالله المضف

وجه النائب عبدالله المضف سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، عن تعرض الصندوق السيادي الكويتي لخسائر جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

ونص السؤال على ما يلي:

طالعتنا الأخبار عن خسائر طالت الصندوق السيادي النرويجي، ولما كان الصندوق السيادي واحدا من أقدم وأكبر الصناديق السيادية في العالم وفي ظل تأثر الاقتصاد العالمي لارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - هل تعرض الصندوق السيادي الكويتي لخسائر جراء تلك الحرب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم بلغت تلك الخسائر؟

2 - هل وضعت خطة استثمارية لمواجهة المخاطر التي قد تلحق بالفرص الاستثمارية للصندوق؟

3 - هل أعدت خطة إعلامية للمحافظة على الصورة الذهنية الإيجابية للصندوق لدى العالم؟

الأنبعي يسأل وزير المالية عن قضايا النصب العقاري وجهود الوزارة في تتبعها

عبدالله الأنبعي

وجه النائب عبدالله الأنبعي سؤالين إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، ووزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض.

ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى وزير المالية

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما دور وزارة المالية في تتبع الأموال الناتجة عن قضية النصب العقاري؟

2 - ما دور وحدة التحريات المالية الكويتية في متابعة تلك الأموال؟

3 - تزويدي بالتقارير في حال وجودها.

سؤال إلى وزير التجارة والصناعة

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - كم عدد المتضررين من قضايا النصب العقاري وعدد الشركات المشكو في حقها وأسمائها خلال السنوات العشر الماضية؟

2 - كم قيمة المبالغ الخاصة للمتضررين من قبل تلك الشركات؟

3- ما الخطوات المتخذة من قبل الوزارة فور علمها بقضايا النصب العقاري؟

4 - هل خاطبت الوزارة وحدة التحريات المالية الكويتية أو أيا من أجهزة الدولة الرسمية في الداخل أو الخارج؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

5 - ما الأسباب التي أدت إلى وجود النصب العقاري خلال السنوات العشر الماضية بشكل لافت؟

6 - ما جهود الوزارة لتمكين المتضررين من تحصيل أموالهم؟

7 - ما خطة الوزارة وجهودها الحالية والمستقبلية لمثل هذه المشكلة؟

5 نواب لاقتطاع 5 % من أرباح احتياطي الأجيال القادمة لدعم القضية الإسكانية

محمد المطير

مهند الساير

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 106/1976 بشأن احتياطي الأجيال القادمة، وذلك بإضافة فقرة جديدة للمادة الثالثة منه.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به النواب محمد براك المطير وحمد العبيدود. مبارك الطشه ومحمد هايف ومهند الساير باقتطاع نسبة 5% من أرباح احتياطي الأجيال وتخصيص جزء منها لحساب بنك الائتمان وجزء آخر لدعم البنية التحتية للمشاريع الإسكانية".

المادة الثانية

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء-كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

نظرا للظروف الاقتصادية العالمية وتأثيراتها السلبية على الاقتصادية الوطني ورغبة في الحد من تفاقم حدة المشكلة الإسكانية وتوفير السيولة المالية التي تساهم في الإسراع بتنفيذ المشاريع الإسكانية المزمع والجاري تنفيذها.

فقد أعد الاقتراح بالقانون الماثل والذي أجاز في مادته الأولى اقتطاع ما نسبته 5% من أرباح الاحتياطي الأجيال ويخصص جزء منها لحساب بنك الائتمان وجزء آخر لدعم البنية التحتية للمشاريع الإسكانية سواء الجاري تنفيذها أو المشاريع المستقبلية بما يساعد السيولة المالية لسرعة إنجاز تلك المشاريع والحد من تفاقم الأزمة السكانية في إطار التزام الدولة بتوفير السكن الملائم للمواطنين.

مع الأخذ بالاعتبار ان النسبة المقترح اقتطاعها من الأرباح دون المساس بأصل أموال الاحتياطي العام المرخص للأجيال القادمة.

كما نصت المادة الثانية من الاقتراح على إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام القانون المقترح.

مبارك الطشة

محمد هايف

حمد العبيد